الصباح الاقتصادية
16
العدد 1808 - السنة السادسة
الخميس 12 جمادى الأولى 1435 - الموافق 13 مارس 2014
Thursday 13 March 2014 - No.1808 - 6th Year

أغلقت على انخفاض في مؤشراتها الثلاثة

عزوف وضغوطات ومضاربات وراء هبوط البورصة

■ السوق يتطلب نظرة من جانب الجهات المسؤولة والمستثمرين الكبار لاستعادة الثقة بعد ما تفاءل المتداولون باسترداد بعض الخسائر

■ كان لافتا في الجلسة التحركات العشوائية من جانب شرائح المستثمرين كافة نتيجة تأثر بعض الشركات الخليجية باداء «سوق دبي»

■ شهدت الأسهم الرائدة بعض الاستقرار في منوال الحركة الإ انها اغلقت على اداء سلبي مع تدني القيم السعرية للأسهم

■ استمرار مسلسل غياب المحفزات المساندة وما زال مديرو الصناديق والمحافظ الاستثمارية يتحفظون خوفا من المخاطرات غير المحسوبة

تراجع حاد في السيولة بالسوق

وصلت التداولات في جلسة سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» فيما يبدو امس الى قاع المسار نتيجة تاثير عوامل سلبية عدة على مجريات الأداء ومنها عزوف كبريات المجموعات عن الدخول على الاوامر اضافة الى الضغوطات البيعية والمضاربات وهو ما عكسته المؤشرات الرئيسية للسوق والتي اغلقت في المنطقة الحمراء.

ومع بلوغ مؤشر القيمة النقدية الى مرحلة القاع اذا ما تم استذكار ومقارنة مع ما كان يحققه السوق فوق الـ100 مليون قبل العام 2008 بتسجيل 11 مليون دينار في جلسة ما يعني أن الأمر يتطب نظرة من جانب الجهات المسؤولة من المستثمرين الكبار من القطاعين العام والخاص لاستعادة الثقة بعد ما تفاءل المتداولين باسترداد بعض الخسائر في جلسة الامس.

وكان لافتا في الجلسة التحركات العشوائية من جانب شرائح المستثمرين كافة خاصة في منتصف التداولات نتيجة تاثر بعض الشركات الخليجية باداء سوق دبي المالي الذي خسر امس اكثر من 4.5 في المئة في تداولات كانت غريبة على السوق المتفاءل دائما ما اثر على عدة اسهم حيث وصلت مستوياتها الى مؤشرات متدنية.

وعلى خلاف الأداء العام المتراجع فقد شهدت الاسهم الرائدة بعض الاستقرار في منوال الحركة الا انها اغلقت على اداء سلبي مع تدني القيم السعرية للأسهم التي ترنحت على مدار الاسبوع والتي يتوقع ان تشهد ارتدادة فنية في اغلاق الجلسة الاخيرة من الاسبوع.

ومع استمرار مسلسل غياب المحفزات المساندة ما زال مدراء الصناديق والمحافظ الاستثمارية يتحفظون على الولوج في منوال الاداء خوفا من المخاطرات غير المحسوبة لاسيما مع طرح رؤية غرفة التجارة والصناعة بالاوضاع الخاصة للشركات.

يذكر ان المؤشر السعري سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» قد اغلق منخفضا 16.55 نقطة ليغلق عند مستوى 7503.6 نقاط وقد بلغت القيمة النقدية نحو 11.8 مليون دينار تمت عبر 3089 صفقة نقدية وكميات اسهم بلغت نحو 107.4 ملايين سهم.»

واغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته على انخفاض في مؤشراتها الثلاثة حيث سجل السعري 16.5 نقطة في حين سجل الوزني و«كويت 15» 1 و 3.9 نقطة على التوالي.

وبلغت القيمة المتداولة للاسهم عند الاغلاق حوالي 11.8 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة نحو 107.4 ملايين سهم وبعدد صفقات بلغت 3089 صفقة.

وجاءت أسهم شركات «تمويل الخليج» و«ايفا» و«صكوك» و«اسكان» و«منشات» الاكثر تداولا في حين جاءت شركات «تعليمية» و«يوباك» و«بتروية» و«سيتي جروب» و«مواشي» الاكثر ارتفاعا.

وعلى الجانب الآخر، انهى المؤشر الوزني جلسة على تراجع نسبته 0.22 في المئة ليغلق عند مستوى 459.11 نقطة، كذلك مؤشر «كويت 15» فقد جاء على على تراجع بنسبة 0.36 في المئة مغلقا عند مستوى نقطة 1091.68 وخسائر 3.92 نقاط.

وفي تعليقه على اداء جلسة قال «محمد الجندي» مدير إدارة التحليل الفني للأسواق العربية بشركة «ICN» للبحوث الاقتصادية أن منذ هبوط المؤشر السعري القوي يوم 3 مارس الماضي وأصبح التذبذب السعري بين مستويات 7530 الى 7460 نقطة هي سمة المؤشر الأساسية وسط انخفاض ملحوظ في أحجام التداول ليأتي إغلاق استكمالا لذلك التذبذب الضيق، وأشار إلى أن في حالة كسر المؤشر مستوى 7460 نقطة لأسفل سيقود المؤشر بمزيد من التصحيح ليصل الى مستوى 7390 نقطة.

تراجع التداولات

شهدت تعاملات جلسة تراجع في حركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام متراجعة إلى 109.1 ملايين سهم تقريبا مقابل نحو 197.3 مليون سهم في الجلسة السابقة بنمو نسبته 44.7 في المئة.

كذلك قيم التداول فقد جاءت هي الأخرى على تراجع لتبلغ 12 مليون دينار، مقابل 239 مليون دينار في الجلسة الماضية بتراجع نسبته 49.6 في المئة.

وبالنسبة للصفقات ، فبلغ عددها عند الإغلاق 3152 صفقة مقابل 4908 صفقات في الجلسة السابقة بتراجع نسبتة 35.8 في المئة.

يتصدر قيم وأحجام

استطاع سهم «تمويل خليج» أن يتصدر قائمة أنشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات والقيم، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 17.3 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 143 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 1 مليون دينار، مع تراجع السهم عند مستوى 58 فلس.

متصدر التراجعات

تصدر سهم «تعليمية» قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 8 في المئة بإغلاقه عند مستوى 162 فلسا، تلاه سهم «يوباك» بنسبة 7.3 في المئة وسعر 730 فلسا، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «بتروية» بارتفاع 6.7 في المئة وسعر 400فلس.

أما عن أكثر الأسهم تراجعا بجلسة فكان سهم «زيما» بنسبة تراجع 8 في المئة ليغلق عند مستوى 104 فلوس تلاه سهم «أسيكو» بانخفاض نسبته 8.3 في المئة بإغلاقه عند مستوى 275 فلسا، وكذلك سهم «الراى» تراجع بنسبة 5.5 في المئة، ومستوى سعري 138 فلسا.

قطاعات تتراجع

وبالنسبة لأداء قطاعات السوق فقد جاء معظمها باللون الأحمر، حيث تراجعت مؤشرات 7 قطاعات من أصل أربعة عشر مُدرجة بالبورصة، وقد تصدر هذه التراجعات قطاع «خدمات استهلاكية» بتراجع نسبته 1.6 في المئة، تلاه قطاع «تكنولوجيا» بخسائر 1.1 في المئة ، وحل ثالثا قطاع «اتصالات» بتراجع 0.9 في المئة، أما عن الارتفاعات فقد تصدرها قطاع «النفط والغاز» بنمو 0.8 في المئة، تلاه قطاع «مواد اساسية» بارتفاع 0.5 في المئة، وحل ثالثا قطاع «الصناعة» بمكاسب 0.4 في المئة، واستقر قطاع «أدوات مالية»، وقطاع «منافع»، وقطاع «رعاية صحية».

عمومية «البنك» توافق على جميع بنود جدول الأعمال

رئيس «بوبيان»: حصتنا السوقية ارتفعت إلى 5 في المئة وواجهنا منافسة شرسة بالكويت

محمود الفليج

بنك بوبيان

قال رئيس مجلس الإدارة لبنك بوبيان محمود يوسف الفليج خلال عمومية البنك السنوية والتي عقدت أمس «مع نهاية العام 2013 نكون قد بلغنا المربع الأخير من تنفيذ إستراتيجيتنا الخمسية «2010 - 2014»، حيث يمكننا القول وبكل ثقة استنادا إلى النتائج والأرقام اننا استطعنا بفضل الله ثم بفضلكم جميعا تحقيق اهم أهدافها والمتمثلة بوضع الأسس السليمة لبناء مؤسسة مصرفية قادرة على المنافسة والتوسع في الأسواق التي تعمل بها وكذلك تحقيق معدلات نمو عالية.

وعليه، فإننا ننظر إلى المستقبل بكل تفاؤل لاننا وخلال فترة وجيزة بقياس الزمن استطعنا أن نقفز بحصتنا السوقية إلى نسب نعتبرها جيدة في ظل الظروف التي واجهناها والمنافسة الشديدة في السوق الكويتي خاصة ما يتعلق بالخدمات المالية الإسلامية، حيث تمكنا بفضل الله أن نقفز بحصتنا السوقية من التمويل من 2.3 في المئة في 2009 إلى 5 في المئة بنهاية عام 2013، وخلال ذات الفترة ارتفع تمويل الأفراد من حوالي 1.2 في المئة إلى 7 في المئة حاليا.

كما نؤكد على أن مجموعة من العوامل الرئيسية ساهمت في تحقيق العديد من أهداف إستراتيجيتنا، أبرزها الاعتماد على أساسيات العمل المصرفي والتوسع في السوق المحلي من خلال خدماتنا ومنتجاتنا الموجهة للأفراد والشركات وتقديمها بشكل مختلف ومتميز وهو ما أدى إلى نمو حصتنا السوقية وقدرتنا على المنافسة.

وتسعى مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية دوما للتميز عن باقي المنافسين في السوق من خلال تقديم أعلى معايير جودة الخدمة وإنجاز المعاملات في أسرع وقت، والحرص على أن توفر مجموعة المنتجات والخدمات لدى بنك بوبيان أعلى درجات الملائمة والراحة للعملاء.

ويهدف البنك بحسب البيان الذي حصلت عليه «مباشر» إلى زيادة حصته السوقية من العملاء ولتحقيق ذلك، أطلق البنك باقات جديدة تستهدف السيدات العاملات والمتقاعدين خلال عام 2013، بالإضافة إلى تطوير شرائح حسابات «وياك» والخدمات المصرفية البلاتينية. كما قام البنك باستهداف الشباب الكويتي باعتباره من الشرائح الإستراتيجية اللازمة لتحقيق النمو المستقبلي فقام بطرح باقة خاصة بهم تناسب تطلعاتهم ومتطلباتهم.

وانطلاقا من إيمانه بأهمية التكنولوجيا فان البنك يعمل على استخدام القنوات البديلة بشكل فعال للتأكيد على إستراتيجيته ذات الطابع الابتكاري بما يوظفه من أحدث الوسائل التكنولوجية. ومن بين أهم المبادرات في هذا الاتجاه توسعة شبكة أجهزة الصراف الآلي وتطوير وظائفها حيث كنا أول من قام بإطلاق خدمة السحب بدون بطاقة في السوق الكويتي. وعلى مستوى توسعنا في السوق المحلي جغرافيا فقد بلغ عدد فروعنا 25 فرعا بنهاية العام 2013 في ظل وجود خطة لافتتاح من 6 إلى 7 فروع على الأقل خلال عام 2014 وهو ما يعني تحقيقنا للرقم المستهدف في الإستراتيجية « 30 فرعا » وربما تجاوزه بنهاية العام، والاهم أن جميع فروعنا التي تم افتتاحها منذ عام 2010 تقع في مناطق سكنية ذات كثافة عالية وهي ملائمة تماما لتوسعنا وانتشارنا الاستراتيجي واستهدافنا للعملاء المميزين كما يعزز من تواجدنا 100 جهاز صراف آلي منتشرة في كافه إنحاء الكويت.

خدمات الشركات

وتتمتع المجموعة المصرفية للشركات بعلاقات وطيدة مع العديد من الشركات الوطنية العاملة في القطاعات الاقتصادية المنتجة مع استهداف الشركات المتوسطة والكبيرة لتحقيق أفضل خدمة مصرفية.

وعلى الرغم من المنافسة الشديدة ، تمكن بنك بوبيان من تحقيق معدلات نمو متميزة في المحفظة الائتمانية وصلت إلى 7 في المئة خلال عام 2013، عن طريق جذب العديد من الشركات المتنجة المعروفة بملاءتها المالية والاقتصادية، وذلك مع التمسك الشديد بأعلى معايير الجودة الائتمانية ودراسة وتنويع المخاطر. وقد قامت المجموعة المصرفية للشركات خلال عام 2013 بترتيب وإدارة عمليات تمويل مشترك مع بنوك محلية وعالمية لصالح العديد من الشركات حيث قام البنك على سبيل المثال بترتيب وإدارة تمويل مشترك بقيمة 90 مليون دينار كويتي وذلك لتمويل بناء وتشييد احد المجمعات . كما قام بنك بوبيان وبالتعاون مع بنك الكويت الوطني بترتيب لاحدى شركات الاتصالات بقيمة 300 مليون دولار أمريكي.

مع البدء في تنفيذ الإستراتيجية الجديدة بدءاً من عام 2010، وضعنا في الاعتبار أن أي نجاح لا يمكن أن يتحقق دونما الاعتماد على مواردنا البشرية ومدى قدرتنا على استقطاب الكفاءات المتميزة في السوق المحلي مع تطوير وتنمية قدرات جميع موظفي البنك والتركيز على الشباب الكويتي حيث استطعنا بحمد الله من رفع نسبة العمالة الوطنية لأكثر من 68.4 في المئة وهي من أعلى النسب على مستوى القطاع الخاص عموما والبنوك بصفة خاصة.

تقدير إقليمي وعالمي

وخلال عام 2013 توج البنك أعماله بحصد مجموعة من التقديرات العالمية والإقليمية والمحلية حيث قامت وكالة «موديز» العالمية للتصنيف الائتماني برفع تصنيف القوة المالية لبنك بوبيان من D إلى D+ وكذلك رفع تصنيف الودائع طويلة الأجل من Baa2 إلى Baa1 وذلك بنظرة مستقبلية مستقرة. وأكدت موديز في تقريرها تحسن معدلات جودة الأصول للبنك حيث انخفضت نسبة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة لتصل إلى أقل نسبة على مستوى البنوك الكويتية وكذلك أفضل من المتوسط العالمي للبنوك المثيلة «الذي يبلغ 3.1 في المئة» مشيرة إلى أن نسبة تغطية المخصصات تعتبر أعلى من المتوسط المحلي والذي يبلغ 89 في المئة والمتوسط العالمي للبنوك المثيلة والذي يبلغ 93 في المئة.

خلال افتتاح أعمال الاجتماع الـ59 للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول « التعاون»

محافظ المركزي: اقتصادات الخليج اتسمت بقوة الأداء خلال السنوات القليلة الماضية

محمد الهاشل

قال محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل ان اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي اتسمت بقوة الاداء خلال السنوات القليلة الماضية الذي جاء مدعوما بانتهاج سياسات مالية ونقدية حصيفة كان لها بالغ الاثر في تعزيز استقرار ونمو اقتصادات دول المجلس.

وأضاف المحافظ في كلمة له خلال افتتاح أعمال الاجتماع الـ59 للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي انطلقت أمس «انه ينبغي الاقرار بان اقتصادات دول المجلس لاتزال تواجه تحديات تستوجب تكثيف الجهود للحد من تداعياتها لاسيما فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على الموارد النفطية في تمويل الموازنات العامة وما يشهد الانفاق الجاري لتلك الموازنات من ارتفاع ملموس خلال السنوات القليلة الماضية».

وأوضح انه يضاف اليها تحديات اسواق العمل بدول المجلس والحاجة الى زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالدرجة المأمولة فضلا عن تحديات اخرى ذات طبيعة هيكلية تتطلب التصدي لتداعياتها من خلال مسيرة متواصلة من العمل الدؤوب في سبيل تعزيز دعامات النمو الاقتصادي على اسس مستدامة.

وقال ان منظومة عمل مجلس التعاون بلغت مرحلة من النضج سواء في الرؤية او اليات العمل او التوجهات والاستراتيجيات معززة بما تحقق من استقرار مالي واقتصادي تعكسه ملامح تنموية اقتصادية واجتماعية واضحة تضافرت جهود في مجملها مع سياسات مالية واقتصادية حصيفة مارست مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس وهذه اللجنة دورا فاعلا في رسمها وتنفيذها ما ساهم في زيادة منعة الانظمة المالية والاقتصادية لدول المجلس تجاه مختلف المخاطر والتداعيات التي خلفتها الازمات المالية المتلاحقة.

واضاف ان القطاعات المصرفية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتمتع بمستويات متميزة من القوة والمتانة بشهادة المراقبين والجهات العالمية ذات الاختصاص ما يفرض على دول الخليج مسؤولية مضاعفة من حيث تحقيق المزيد من التقدم والتطور حفاظا على مكتسبات الحاضر وسعيا الى بلوغ تطلعات المستقبل.

وذكر ان البنوك المركزية بدول المجلس وهذه اللجنة تعاملت بمهنية وكفاءة مشهودين مع تحديات الفترة الماضية من خلال انتهاج سياسات احترازية حصيفة ضمن اطار عام من النظم والتدابير الرقابية والاشرافية المحكمة الامر الذي اسهم بشكل فعال وكبير في زيادة تحصين القطاعات المصرفية بدول المجلس من تداعيات تلك التحديات. واوضح الهاشل ان مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون عمدت الى مواكبة احدث التطورات على الساحة المصرفية والمالية العالمية مستندة في ذلك الى الاخذ بمعايير الحوكمة والادارة الرشيدة نظرا لاهميتها وحساسيتها في العمل المصرفي والمالي بصفة خاصة مشيرا الى ان الالتزام بمعايير الحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية يلعب دورا هاما ومكملا لتلك المهام التي تضطلع بها السلطات الرقابية والاشرافية في العمل على ضمان تكريس متانة النظام المصرفي والمالي وسلامة اداء مؤسساته بما يسهم في تعزيز اسس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

الشبلي : للجنة محافظي البنوك المركزية الخليجية دور مهم في تأطير التعاون والتكامل النقدي

«كونا»: قال الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالله بن جمعة الشبلي أن دورا مهما يلقى على عاتق لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية في تاطير التعاون والتكامل في المجال النقدي والمصرفي بين دول المجلس.

واضاف الشبلي في كلمته خلال افتتاح اعمال اللجنة في اجتماعها الـ59 الذي تستضيفه الكويت ان تبني المعايير المشتركة في مجالات الرقابة المصرفية وفق المتطلبات والمعايير الدولية يعد من صميم عمل اللجنة وجهود اعضائها.

وذكر ان اللجنة تعمل على دراسة افضل الاستراتيجيات المتاحة لربط انظمة المدفوعات بين الدول حيث يتم تنفيذ الدراسة حسب خطة العمل الموضوعة وتم انجاز المرحلة الأولى «مرحلة تقييم الوضع الحالي» متوقعا ان يتم البدء في تنفيذ المرحلة الثانية «مرحلة تطوير استراتيجية الربط» خلال هذا الشهر.

وبين ان جدول أعمال اللجنة يحفل بالعديد من المواضيع المهمة التي ستساهم في تحقيق تقارب اقتصادي أكبر بين دول المجلس موضحا أن من هذه المواضيع توصيات اللجان العاملة تحت اشراف اللجنة المعنية بموضوعات الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي حول المعايير الاسترشادية للرقابة المصرفية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. واوضح الشبلي ان من اهم مواضيع اللجنة ايضا نظم المدفوعات بدول المجلس حول تطورات سير العمل بمشروع دراسة استراتيجية ربط نظم المدفوعات بدول المجلس وتقرير حول ذلك من إدارة مشروع الدراسة «مؤسسة النقد العربي السعودي» إضافة إلى تقرير عن الإجراءات المتبعة في أمن المعلومات لنظم المدفوعات في الدول الأعضاء.